العرب
الجمعة 2019/12/13
السنة 42 العدد 11557

السعودية ترفع كفاءة منظومتها لمحاربة الفساد

الرياض – أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز أمرا ملكيا بشأن موافقته على الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري، وذلك في خطوة جديدة باتجاه الرفع من كفاءة المؤسسات في الاستجابة للتوجّه الإصلاحي الشامل الذي تشهده المملكة والتصدّي لظاهرة الفساد حماية لموارد الدولة.

وشهدت المملكة خلال الفترة الماضية أوسع حملة على الفساد وأكثرها جرأة، حيث لم تستثن أعضاء في الأسرة الحاكمة وكبار الأثرياء ورجال الأعمال الذين خضع الكثير منهم للتحقيق وعقدت تسويات مع البعض منهم أعادوا بمقتضاها مبالغ مالية كبيرة للدولة بينما أحيل آخرون على القضاء.

كما أمر الملك سلمان بإعفاء عبدالرحمن الحصين رئيس هيئة الرقابة والتحقيق من منصبه، وتعيينه عضوا في مجلس الشورى.

وقالت وكالة الأنباء السعودية "واس" إنّ الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري، نصّت على ضم هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتعديل اسمها ليكون هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

ونصّ الأمر الملكي على أن "تُنشأ وحدة تحقيق وادعاء جنائي في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، تختص بالتحقيق الجنائي في القضايا الجنائية المتعلقة بالفساد المالي والإداري، والادعاء فيها".

وألزم أمر الملك سلمان بأن ينعقد الاختصاص المكاني في جميع الدعاوى المتصلة بقضايا الفساد المالي والإداري، للمحكمة المختصة بمدينة الرياض، وأن تتولى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد اتخاذ ما يلزم حيال جرائم الفساد المالي والإداري ومرتكبيها وأطرافها، سواء كانوا من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية من موظفي الدولة المدنيين أو العسكريين أو من في حكمهم من المتعاقد معهم أو غيرهم، أو من الأشخاص ذوي الصفة المعنوية ذات الصلة بتلك الجرائم.

ومما نصّ عليه الأمر الملكي أنه "إذا طرأت على ثروة الموظف العام ومن في حكمه بعد توليه الوظيفة زيادة لا تتناسب مع دخله أو موارده بناء على قرائن مبنية على تحريات مالية بارتكابه جرائم فساد مالي أو إداري، فيكون عبء الإثبات عليه للتحقق من أن ما لديه من أموال تم اكتسابها بطرق مشروعة، وفي حال عجزه عن إثبات مصدرها المشروع، تحال نتائج التحريات المالية إلى وحدة التحقيق والادعاء الجنائي في الهيئة، للتحقيق مع الموظف المعني واتخاذ ما يلزم".

محتجو العراق يحبطون محاولة تشويه حراكهم بافتعال حادثة قتل شاب وصلبه على عمود

تواطؤ بين رجال الأمن وميليشيا الخراساني في تدبير حادثة ساحة الوثبة ببغداد

بعد فشل محاولة افتعال تظاهرات مضادة للحراك الاحتجاجي التلقائي في العراق، تجرّب الأطراف الممسكة بزمام السلطة في البلاد من أحزاب دينية وميليشيات شيعية ابتكار أساليب أخرى لتشويه الحراك السلمي وجرّه إلى مربّع العنف حيث تمتلك تلك الأطراف إمكانية الإجهاز عليه باستخدام العنف نظرا لما بين يديها من سلاح أثبتت في الماضي استعدادها لتوجيهه إلى صدر كل من يشكل تهديدا لمصالح قادتها.

مسالمون إلى آخر العمر

بغداد - دفع فشل جميع محاولات وقف الحراك الاحتجاجي العارم في العراق الأحزاب الدينية والميليشيات الشيعية المتشاركة في حكم البلاد، إلى توجيه جهودها إلى محاولة اختراق الحراك من الداخل وجرّه إلى مربّع العنف لتشويهه وإيجاد مبرّر لإخماده بقوّة السلاح.

واهتزّت العاصمة العراقية بغداد، الخميس، على وقع عملية تعليق جثّة شابّ يافع على عمود كهربائي، واُتّهم متظاهرون بالقبض عليه في ساحة الوثبة وقتله بعد أن بادر لفتح النار من رشاش على جموع المحتجّين بالساحة ما أدى إلى قتل عدد منهم، ليتبّين لاحقا أنّ ميليشيا سرايا الخراساني، إحدى أشرس الميليشيات الشيعية وأكثرها تطرّفا وتبعية لإيران، هي من زجّت بالشاب القتيل في الساحة ودفعته لمهاجمة المتظاهرين، وأنّ الشرطة هي من قتلت الشاب نفسه وسلّمت جثّته لمجموعة مجهولة لتعليقها على العمود.

> انضباط المتظاهرين ووعيهم قادا إلى تجنّب الانفعال جرّاء المجازر التي ترتكب في حقّهم وعدم الانسياق في دوامة العنف

واستغل رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي الحادثة لدعوة القوات الأمنية إلى حمل السلاح "وإعادة هيبة الدولة"، تحت عنوان حماية ساحات التظاهر.

وقال في بيان إنّ "حادث الوثبة الإجرامي أكد رؤيتنا التي تحدثنا بها كثيرا عن وجود مجموعات منظمة تمارس القتل والترويع وتعطيل الدولة تحت غطاء التظاهر".

وتبرّأ المحتجون من العملية التي وصفوها بالقذرة، مؤكّدين في بيان أنّها مدبّرة بشكل مسبق "وتم الاتفاق عليها لتشويه صورة التظاهرات السلمية التي واجهت الرصاص الحي والقتل والقمع من قبل الميليشيات الإجرامية والقوات الحكومية على مدار شهرين ونصف الشهر".

ومن جهته حذّر مصدر من داخل موقع الاعتصام الرئيسي في ساحة التحرير ببغداد من تكرار مثل تلك العمليات المدبّرة خلال الأيام القادمة، مؤكّدا أنّ عملية الوثبة سبقها رصد الكثير من التحرّكات لعناصر منتمية للميليشيات بين صفوف المحتجّين ومحاولتها افتعال الخصومات والمشاكل والتحرش بالفتيات والنساء المشاركات في الاحتجاجات وسرقة الأغراض الخاصّة، بهدف تشويه التظاهرات والاعتصامات وتخويف الأهالي من أنّ ممارسات لا أخلاقية تجري خلالها.

ويطالب العراقيون منذ أكثر من شهرين بإسقاط النظام وتغيير الطبقة السياسية التي تسيطر على مقدرات البلاد ويتهمونها بالفساد والتبعية لإيران.

وأصبحت الاحتجاجات بمثابة معضلة للأحزاب والميليشيات الحاكمة بعد أن فشلت كل المحاولات في إنهائها عبر مختلف الوسائل بما في ذلك استقالة رئيس الحكومة وإقالة بعض العناصر الأمنية المتهمة بقتل المحتجّين وتوقيف عدد من المسؤولين الفاسدين وإصدار أحكام قضائية على البعض منهم.

ولم تستثن الحكومة والميليشيات خيار العنف الشديد لوقف الحراك الاحتجاجي حيث قارب عدد القتلى الـ500 بينما تجاوز عدد الجرحى العشرين ألفا.

وأدى التأطير الجيد للمتظاهرين وارتفاع درجة الوعي لديهم إلى تجنّب الانفعال جرّاء المجازر التي ترتكب في حقّهم والانسياق في دوامة العنف التي تدفع الميليشيات باتجاهها، وتمتلك الأفضلية في حسمها نظرا لامتلاكها السلاح والعناصر المدرّبة على القتال والمعبّأة أيديولوجيا وطائفيا والمستعدة لتطبيق أوامر قادتها مهما كانت دموية ومتطرّفة.

وتروى الكثير من القصص عن تطرّف الميليشيات وعصبيتها إزاء الحراك الاحتجاجي الذي يأبى التراجع رغم كل العنف الذي واجهه المحتجّون.

ويروي أحد المتظاهرين أن عنصرا من ميليشيا عصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي كُلّف باغتيال ابن عمّه المشارك في الاحتجاجات ببغداد، وقد حاول ذلك بالفعل وأطلق النار عليه وهو في الطريق إلى منزل أسرته لكن الطلقة لم تسبب له سوى جرح في ساقه، حيث تم إسعافه وإيواؤه بمنزل أحد أصدقائه مخافة التعرّض للقتل على يد ابن عمّه.

وتوقّع متابعون لسير الأحداث في العراق أن يتجاوز المحتجّون بحسن تنظيمهم أحداث ساحة الوثبة وأن يثبتوا براءتهم من قتل الشاب وصلبه على العمود الكهربائي وإقناع الرأي العام بسلمية حراكهم، رغم مسارعة الأطراف المناوئة للحراك باستخدام تلك الأحداث لتشويهه.

وقال الإعلامي عمر المنصوري إن الساعات المقبلة ستحمل رسالة تطمينية من قبل المتظاهرين في ساحة التحرير مفادها "حرصهم على ديمومة المظاهرات بسلميتها المعهودة".

ونقلت عنه شبكة رووداو الإخبارية قوله "إن حادثة ساحة الوثبة أمر غير مسبوق منذ بداية المظاهرات والتي حافظت على سلميتها طوال الأشهر الماضية، حتى مع عمليات الحرق والتخريب التي طالت بعض المؤسسات والتي لم تحمل مطلقا بصمات المتظاهرين السلميين"، مضيفا أنّه "بالرغم من الحصيلة الكبيرة للضحايا الذين سقطوا في الاحتجاجات لم تحاول الحكومة العراقية الاعتراف بأي شرعية للمتظاهرين من خلال حمايتهم والدفع نحو عدم تأزيم الأوضاع، ولذلك تتحمل الحكومة والبرلمان مسؤولية تدهور الأوضاع الجارية حاليا".

وجرّبت الميليشيات عدّة وسائل لوقف الاحتجاجات من بينها تنظيم احتجاجات مضادّة ومفتعلة.

امنعوا الضحك: قيس الخزعلي يريد التخلص من الميليشيات القذرة
ص19

حصيلة سلبية للسنة الأولى من تطبيق اتفاق ستوكهولم في غرب اليمن

الحديدة (اليمن) – لم ترتق النتائج المتحقّقة من اتفاق ستوكهولم الخاص بمحافظة الحديدة غربي اليمن بعد عام من توقيعه بين الفرقاء اليمنيين بالعاصمة السويدية أواخر العام الماضي، إلى المستوى المأمول، ولم تشكّل أساسا لسلام أشمل في البلاد وفق ما كانت تطمح إليه الأمم المتحدة برعايتها للاتّفاق.

ورغم صمود الهدنة المعلنة في الحديدة بموجب الاتفاق نفسه، إلاّ أن شيئا من بنوده لم ينفّذ بحَرْفيته، كما أن التهدئة كانت نسبية إلى حدّ بعيد ولم تؤد إلى حماية أرواح المدنيين.

وقالت منظمات دولية، الخميس، إنّ محافظة الحديدة الواقعة على الساحل الغربي لليمن، شهدت سقوط أعلى حصيلة للضحايا منذ توقيع اتفاق ستوكهولم بين الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا وجماعة أنصارالله الحوثية الموالية لإيران قبل عام.

وجاء ذلك في بيان مشترك وقّعت عليه منظمات العمل ضد الجوع، وكير الدولية في اليمن، والمجلس الدنماركي للاّجئين، ومنظمة هانديكاب الدولية، والإغاثة الإسلامية، وهيئة الإغاثة الدولية.

كما وقّعت على البيان منظمة انترسوس، ومنظمة أطباء العالم الفرنسية، والمجلس النرويجي للاجئين، وأوكسفام، والطوارئ الدولية الأولى، وسيفروورلد، ومنظمة رؤيا أمل، ومنظمة زُوا.

وقال البيان إنّه بعد مرور عام على توقيع اتفاق ستوكهولم "تظلّ الحديدة أكثر المحافظات خطرا بالنسبة للمدنيين في اليمن".

ووقعت خلافات عميقة على تفسير بنود الاتفاق ما جعل كل طرف من طرفيه يتمسّك بتفسيره الخاص له. ونجم عن ذلك تواصل القتال بشكل متقطّع.

وكثيرا ما تتهم الحكومة اليمنية المدعومة من التحالف العربي بقيادة السعودية المتمرّدين الحوثيين بانتهاك الهدنة المعلنة واستغلالها لتحسين مواقعهم في الحديدة ذات الأهميّة الاستراتيجية التي تضم ميناء كبيرا على البحر الأحمر يمثّل شريان حياة رئيسيا للمناطق الواقعة تحت سيطرة المتمرّدين، وهو ما ينفيه الحوثيون.

وأوضح البيان أن محافظة الحديدة شهدت سقوط أعلى حصيلة للضحايا المدنيين منذ توقيع الاتفاق مقارنة بالمحافظات الأخرى، حيث سقط فيها ربع إجمالي الضحايا المدنيين الذين قتلوا في البلاد خلال عام 2019.

سطوة السلاح لا تزال أقوى من جهود السلام

ولفت البيان إلى أنّه رغم أن وقف إطلاق النار في المحافظة وميناءها يُعتبر بندا جوهريا وأساسيا للاتفاق، إلاّ أن الحديدة شهدت وقوع 799 ضحية من المدنيين منذ توقيع اتفاق ستوكهولم آخر العام الماضي. وتحدث البيان عن مقتل 1008 مدنيين في أعمال عُنف مسلح حتى الآن خلال هذا العام في اليمن. ودعا جميع أطراف النزاع، ومجلس الأمن التابع للأمم المُتحدة والدول ذات النفوذ إلى العمل معا والإسراع في تنفيذ اتفاق ستوكهولم.

وقال "لقد حان الوقت لبناء الثقة من أجل السلام ابتداء بالاتفاق ووصولا إلى ما بعده، وذلك من خلال مُشاركة عائدات ميناء الحديدة لدفع الرواتب في جميع أنحاء البلاد، وكذلك إنهاء الجمود المُسيّس في قضية أزمة الوقود لأجل التوصّل إلى حلّها".

> الحديدة أكثر المحافظات اليمنية خطرا على المدنيين خلال 2019 وسقط فيها ربع من قتلوا في أنحاء اليمن

وشدّد أيضا على وجوب أن يتم وقف إطلاق النار بشكل فوري في جميع أنحاء اليمن وبدء محادثات السلام التي طال انتظارها.

وفي 13 ديسمبر 2018، توصلت الحكومة اليمنية والحوثيون إلى اتفاق بالعاصمة السويدية ستوكهولم، تضمن وقف إطلاق النار وحل الوضع بالحديدة، إضافة إلى تبادل المعتقلين والأسرى وتفاهمات حول الوضع المتأزم بمحافظة تعز، غير أنه لم يتم تنفيذ الاتفاق بشكل فعلي حتى اليوم، وسط اتهامات متبادلة بعرقلة تنفيذ الاتفاق.

مساعدات إماراتية تخفف معاناة أسر يمنية

عدن – سيّرت دولة الإمارات العربية المتحدة عبر ذراعها الإنسانية هيئة الهلال الأحمر قافلة مساعدات غذائية جديدة إلى منطقة الجاح بمديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة.

وشملت المساعدات التي تأتي ضمن برنامج الاستجابة الإنسانية الذي تنفذه الإمارات لمساعدة شرائح واسعة من اليمنيين على مواجهة الظرف الصعب الذي تعيشه بلادهم، سلالا غذائية متكاملة استفاد منها أكثر من 500 أسرة موزعة على قرية المرازيق والتجمعات السكانية الأخرى بوادي الجاح.

وكانت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي قد دشنت برنامج مساعداتها الغذائية لشهر ديسمبر الجاري بقافلة مماثلة لأهالي قرى منطقة البرح النازحين إلى منطقة الغليل التابعة لمديرية موزع بمحافظة تعز.

وبلغ عدد السلال الغذائية التي تم توزيعها بمحافظات عدن وأبين ولحج والضالع خلال عام 2019 ما مجموعه 103 آلاف سلّة. فيما بلغ عددها في محافظة شبوة 33 ألفا و574 سلة وفي محافظة حضرموت 34 ألفا و644 سلة. وبلغ عدد السلال الغذائية الموزعة في الساحل الغربي اليمني 113 ألفا ليصل بذلك إجمالي ما تم توزيعه بكل المحافظات 284 ألفا و218 سلة غذائية خلال العام نفسه الذي وضعته الإمارات تحت عنوان عام التسامح.